الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا:

دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقلّ، وأمن إنسانيّ مستدام

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها. كما لا تمثل بالضرورة رأي الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ أو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

ملاحظة

أعدت هذه الدراسة (تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقلّ، وأمن إنسانيّ مستدام) ضمن إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وقد نُفذ المشروع بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة لليبيين على المستويين الوطني ودون الوطني لمناقشة وتطوير رؤية اجتماعية واقتصادية لليبيا[1]، بالإضافة إلى مناقشة الخيارات السياساتية ذات الصلة والتي يحتاج الليبيون إلى تبنّيها لدعم تلك الرؤية وتعزيزها. كما تتناول المنصة التحديات الهيكلية المتمثلة في صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة وتعزيز إطار التنمية المستدامة للبلاد.

تشكل هذه الدراسة جزءاً من مجموعة الخيارات السياساتية (ثماني دراسات)[2] المرتبطة بوثيقة الرؤية المشار إليها، والتي قامت الإسكوا بإعدادها بالتعاون مع مجموعة خبراء ليبيين. من شأن هذه الدراسات المساهمة في تنفيذ الرؤية ومعالجة التحديات وتسهيل عملية رسم سياسات واستراتيجيات تأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية للرؤية.

---

1 رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات.

2 عناوين هذه الدراسات:

1. نحو هوية وطنية جامعة في ظلّ دولة العدالة المواطنية.
2. منظومة الحماية الاجتماعية.
3. رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين.
4. دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي.
5. **تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقلّ، وأمن إنساني مستدام.**
6. ترميم الثقة وإجراء المصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي.
7. بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي.
8. آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي.

ملخّص تنفيذي

يتبدّى الموقف السلبي من القانون في ليبيا بصورة واضحة في سلوك الأفراد، والمؤسسة التشريعية، والحكومة، والمؤسّسات القانونية. وتشمل هذه الظاهرة أشكالاً مختلفة من الممارسات، من قبيل عصيان القانون، والخروج عليه وتجاهله أو الالتفاف عليه، وتعليقه وتعطيله، والتباطؤ في إجراءات التقاضي، فضلاً عن الغياب الكامل لدور الأجهزة الأمنية، وتكرّر حالات الاعتقال خارج القانون، والاختفاء القسري، والكشف عن وقوع حالات من المعاملة المهينة واللاإنسانية داخل سجونٍ لا تخضع للدولة.

وفي ظلّ الظروف الحاليّة، ثمّة حاجة ضروريّة إلى بناء حياة سياسية قائمة على تعزيز مشاركة المواطنين في المؤسسات السياسية، وتوسيع الخيارات أمام الجميع دونما تمييز من أي نوع كان، ومن دون أيّ استبعاد لأيّ طرف بناءً لأسباب غير دستورية أو غير قانونية. ويستند عدم التمييز في الواقع إلى مبدأين متلازمين هما المساواة والكرامة. ويمكن للتمييز أن يختزل الإنسان إلى مجرد وظيفة أو صفة أو رقم، بحيث لا يُنظر إلى الإنسان بعد ذلك، رجلاً كان أم امرأة، من حيث فرادة شخصيّته وحاجاته وتطلّعاته، بل كأداة لإنفاذ السيطرة والهيمنة.

ثمّة علاقة تكاملية بين الوعي بالحقوق وبين الالتزام بأداء الواجبات والإذعان للقانون. وفي الحالة الليبيّة فإنّ الالتزام بالقوانين يتأكّد في ممارسات يجب تعميمها في المجتمع، مثل الالتزام بأداء الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب، واحترام قوانين المرور، واللجوء إلى التقاضي بدلاً من استيفاء الحقّ باستخدام القوة في مواجهة الخصوم، وكذلك في دعم جهود كشف الفساد ومحاربته.

في هذا الإطار، يعتبر البناء المؤسّسي من أهم الركائز التي تعزز دولة المؤسسات وسيادة القانون. إلا أنّه وبعد أحداث عام 2011، أسهم الإخفاق المؤسّسي في الانزلاق إلى العنف. ويرجع هذا الأمر في الحقيقة إلى رداءة تصميم خريطة المؤسسات واختصاصاتها، وضعف قدرات الفاعلين وسوء أدائهم المؤسسي، وتداخل وتضارب الاختصاصات بين مؤسسات الدولة.

على المستوى المجتمعي، تواجه ليبيا حاليّاً تحديات كثيرة، بدءاً من الشرخ الاجتماعي الناتج عن الاقتتال والحروب، مروراً بارتفاع خطاب العنف والكراهية على حساب الوئام والتصالح، ووصولاً إلى تصاعد خطاب التهميش وعدم المساواة والذي صار رائجاً بين المكوّنات الاجتماعية الليبيّة، خاصة الطوارق والتبو والأمازيغ الذين يُطالبون بحقوقهم الاجتماعيّة (بما في ذلك تعليم اللغة واحترام الثقافات) على أساس العدالة الشاملة. كذلك الأمر بالنسبة إلى فئات النساء والشباب المطالبين بالعدالة في الوصول إلى الوظائف والتمثيل والمشاركة في صنع القرار وتنفيذه.

إن استخدام الوعي المدني في مواجهة المخاطر يمكن أن يكون فاعلاً ومحرّكاً أساسيّاً، إلّا أن الوعي المدني الجمعي يحتاج إلى آليات لخلقه وتطويره، ولإعلاء الحسّ الوطني فوق أيّ ولاء آخر، والاقتناع بالثوابت التي يبنى عليها المجتمع. ويمكن أن يتم ذلك بالعمل السياسي الذي يجسّد قيم المجتمع وثوابته في السياسة العامة والبناء المؤسسي وخلق آليات للتجاوب مع المجتمع، وكذلك من خلال الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني.

وفي ما يخصّ النظام القضائي، فإنّه بالكاد قادر على تسيير أعماله، وهو يواجه تحديات خطيرة، منها الضغوطات الأمنية الناتجة عن تخوّف أعضاء الهيئات القضائية من تدخّل التشكيلات المسلّحة وخطف الأعضاء أو ابتزازهم، وغياب الحماية الأمنية للقضاة والأعضاء والموظّفين في القطاع القضائي. ومنها التحديات التنظيمية من قبيل غياب الأطر القانونية والقضائية الواضحة، والتحديات السياسية الناتجة عن تأثير الانقسام المؤسّسي، بالإضافة إلى تحديات إجرائية أخرى. ولبناء نظام قضائي مستقلّ يجب معالجة التحديات القائمة والعمل على وضع تصورات لاستبعاد ممثلي السلطة التنفيذية عن المسار القضائيّ وإرساء مبادئ الشفافية والعدالة.

أما القطاع الأمني فقد تأثر كغيره من القطاعات حيث غابت الاستراتيجيات الوطنية الواضحة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية، وأنشئت مؤسسات وأجسام أمنية موازية لا تسيطر عليها الدولة، فضلاً عن التشكيلات المسلحة التابعة لمدن وقبائل ومكوّنات اجتماعية معينة. وأصبحت هذه الأخيرة تسيطر على جزء من الوطن، وانخرطت بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال إجرامية وفساد، وأصبحت بشكل من الأشكال جزءاً من آليّة اتخاذ القرار. ولإعادة بناء المؤسسات الأمنية يجب اتخاذ إجراءات واضحة وسنّ تشريعات لمكافحة الإرهاب وضمان التعايش السلمي وبناء دولة القانون.

مقدمة ونبذة تاريخية

تُعدّ مسؤولية استعادة ليبيا شكلَ أو صفةَ الدولة المنظّمة والمستقرة من أهم وأخطر وأصعب المهام التي تواجه البلاد حاليّاً. إذ إنّ ليبيا تعيش في واقع من الفوضى والانسداد والفساد والانقسام تغذيه أطراف داخلية وخارجية، وبصورة ممنهجة. وتفرض هذه الحال ضرورة العبور من واقع مأزوم، يسير بالمجتمع والدولة نحو المجهول على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى واقع أفضل يلبّي طموحات الليبيّين جميعاً.

مؤسّسات الدولة وسيادة القانون

مع استمرار حالة عدم احترام التنظيم القانوني وانعدام الحماية الأمنية والقانونية، ظلت المؤسسات والهيئات والسلطات التشريعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإدارية عرضةً للتهجم والاختراق والتعدي وانتهاك القواعد والمفاهيم. فأصيبت بالجمود المؤسسي الذي أدى بدوره إلى عجزها عن الأداء السليم لدورها. وعليه، عجزت هذه المؤسسات في الفترة الأخيرة عن تحقيق سياسات ناجحة تعبر عن مصالح المجتمع بصورة منظمة وترفع المعاناة والإحباط وتزرع الشعور بالرضا والأمل.

ويتبدّى الموقف السلبي من القانون في ليبيا بصورة واضحة في سلوك الأفراد، والمؤسسة التشريعية، والحكومة، والمؤسّسات القانونية. وتشمل هذه الظاهرة أشكالاً مختلفة من الممارسات، من قبيل عصيان القانون، والخروج عليه وتجاهله أو الالتفاف عليه، وتعليقه وتعطيله، والتباطؤ في إجراءات التقاضي، فضلاً عن الغياب الكامل لدور الأجهزة الأمنية، وتكرّر حالات الاعتقال خارج القانون، والاختفاء القسري، والكشف عن وقوع حالات من المعاملة المهينة واللاإنسانية داخل سجونٍ لا تخضع للدولة. ويمكن اختصار هذه الأوضاع بأنّ الدولة في حالة عجزٍ وغياب شبه تام، إضافة إلى ما يستتبع ذلك من غياب للنيابة العامة والقضاء ومؤسسات المجتمع المدني.

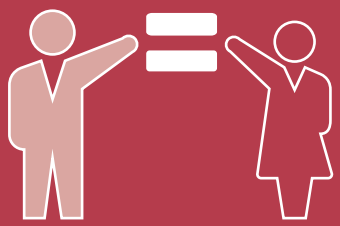

ألف- العدالة الشاملة

إنّ إنفاذ القانون وتحقيق العدالة ينطويان على معانٍ ليس من السهل دائماً تدوينها في عبارات محدّدة. وتشمل العدالة الاجتماعية جملة من الأمور، أبرزها إشباع حاجات الإنسان الأساسية واقتسام الموارد على أساس المساواة. وهي تستهدف إتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحقيق المساواة في الفرص، وتوفير الحماية والرعاية للأفراد والمجموعات.

وإذا كان التساكن والتعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية التي يُفترض توفّرها بين المشتركين في الانتماء للوطن نفسه، فإنّها تهتزّ وتختلّ في حالة عدم احترام مبدأ المساواة أمام المؤسسات القانونية والقضائية، وكذلك في حال تعطلها، ممّا يؤدي إلى تهديد الاستقرار، لأنّ كلّ من يشعر بالحيف أو الحرمان من حق، وتنغلق في وجهه أبواب الإنصاف، قد يصبح متمرّداً على قيم المواطنة، أو قد يلجأ إلى أساليب غير قانونيّة لتحصيل ما يعتبره حقّاً له.

ويفتح القانون، في صيغته النظريّة، الباب أمام المشاركة في الحياة العامة. وهذا يعني إمكانية ولوج جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قِبل الجميع ومن دون أي تمييز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنات والمواطنين من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاءً بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر، كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار، أو غير مباشر، كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني.

ربطاً بما تقدّم، تُعدّ المساواة والعدالة من أهم القيم التي تعطي المواطن الإحساس بكونه في دولة تحترم كيانه وذاته وحقوقه، وخصوصاً عندما تتساوى الحقوق والواجبات، وتُتاح أمام أبناء المجتمع الفرص نفسها، ويكون القانون هو المرجع الوحيد في تحديد الحقوق والواجبات. إذّاك يسود العدل والإنصاف. وتكون قيم المساواة وتكافؤ الفرص ضامناً لوحدة الوطن واستقراره عندما يرتكز مبدأ المواطنة إلى منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة ينتفي من خلالها التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني، أو القناعات الفكرية، أو الانتماء الخاصّ، أو النشاط السياسي والثقافي.

باء- عدم التمييز وحقوق الإنسان

يستند عدم التمييز في الواقع إلى مبدأين متلازمين هما المساواة والكرامة. وينطوي مبدأ عدم التمييز على قبول تعريف الإنسان على أنه كُلٌّ لا يُمكن تجزئته، في حين أنّ التمييز يعرّف الإنسان على أساس خصائصه سواء، كان ذلك التمييز على أساس الجنس أم العنصر أم اللون أم الدين أم غير ذلك. وعليه، يمكن للتمييز أن يختزل الإنسان إلى مجرد وظيفة أو صفة أو رقم، بحيث لا يُنظر إلى الإنسان بعد ذلك، رجلاً كان أم امرأة، من حيث فرادة شخصيّته وحاجاته وتطلّعاته، بل كأداة لإنفاذ السيطرة والهيمنة.

وللعدالة جوانب مختلفة يتعين مراعاتها، وهي الجوانب القانونية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الجوانب التي تشكل الأساس الذي يستند إليه المجتمع في صون كرامة أعضائه وضمان أمن الأفراد وسلامتهم. وثمّة حقيقة سياسية مفادها أن خطر تنامي الاستبداد تحت حكومة غير محدودة الصلاحيات، أو تحت حكم تشكيلات مسلّحة غير منضبطة، هو خطر عظيم يستمد قوته من سلبية المواطنين غير المعترضين على الأمر الواقع. وقد سادت مظاهر العزوف عن الشأن العام والسلبية تجاهه، وهي سلوكيّات تعطّل مسيرة المجتمع الليبي نحو الأهداف الكبرى للدولة الديمقراطية، مثل المساواة، والعدالة، والرقابة، والمساءلة، وحكم القانون، والحريات العامة. ويُعدّ التنازل عن الحرية تخلّياً عن المسؤولية، ويمكن أن يؤدّي إلى مشكلات متعددة تهدد روح الأمة وتضرب وحدتها، فالأمة التي تفقد روحها تصبح مفككة عاجزة ويكتنف مستقبلها الغموض.

وثمّة علاقة تكاملية بين الوعي بالحقوق وبين الالتزام بأداء الواجبات والإذعان للقانون. وفي الحالة الليبيّة فإنّ الالتزام بالقوانين يتأكّد في ممارسات يجب تعميمها في المجتمع، مثل الالتزام بأداء الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب، واحترام قوانين المرور، واللجوء إلى التقاضي بدلاً من استيفاء الحقّ باستخدام القوة في مواجهة الخصوم، وكذلك في دعم جهود كشف الفساد ومحاربته.

ولا يمكن للعلاقة بين الفرد والدولة أن تستقيم من دون نجاح العلاقة بين الفرد وبين السلطات، وبخاصة في الدولة الديمقراطية، أو التي تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي، حيث ينبغي أن تتعدّد الروابط بين الديمقراطية وبين القانون، وأن تنطوي على أمور كثيرة ومتشعّبة ، مثل وجود إطار قانوني لتنظيم التعبير الاحتجاجي عن المطالب الاجتماعية، واحترام واقع التلازم بين المسارين القضائي والانتخابي، وغيرها من الأمور التي تؤثر في سلوكيات الجماهير (العامة والصفوة) ودعمها القانونيّ لشرعية المؤسسات القانونية والسياسية.

ويجب أن يكون بناء الحياة السياسية قائماً على تعزيز مشاركة المواطنين في المؤسسات السياسية، وتوسيع الخيارات أمام الجميع دونما تمييز من أي نوع كان، أو استبعادٍ على خلفيّة أسباب غير دستورية أو غير قانونية. وينبغي إرساء نظام يقوم على احترام ما للفرد وما لغيره من حقوق وحريات وكرامة، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات.

أولاً- المنهجيّة المتّبعة

قام فريق الإسكوا، على مدى سنة كاملة، بإعداد دراسات تمهيدية لتحديد وتحليل التحديات أمام الواقع الليبي، واستندَ في ذلك إلى بيانات رسمية صادرة عن جهات حكومية. ومن ثم اقترح الفريق البحثيّ آليات إصلاحية وعرضها على 88 خبيراً ليبيّاً لتقييمها واقتراح إضافات وإيضاحات مناسبة تستفيد من أفضل التجارب العالميّة السابقة. ثم حدد بعض المواضيع ذات الأولوية، خاصة ما يتعلّق بتعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون ومبادئ العدالة الشاملة. وطرح هذه الاقتراحات لحوار مجتمعي واسع شمل فئات مجتمعية مختلفة، منها: موظفو القطاعين العام والخاص، وذوو الإعاقة، وممثّلون عن كلّ المناطق الجغرافية الليبيّة. وامتدّ الحوار على مدى ثماني حلقات نقاش أسهم فيها 262 مشاركاً ليبيّاً، وتم استلام أكثر من 857 مساهمة مكتوبة. وأفضت هذه الجهود جميعها إلى توصيات وأولويات مهمّة لإعداد رؤية مستقبلية وطنية وموحّدة. ثم جُمعت كل البيانات المحصلة السابقة وأعيدت صياغتها وطرحها في جلسة تحقُّق شارك فيها 81 مواطناً من خلفيات وفئات مختلفة.

ثانياً- الخيارات والسياسات المقترحة

يُعدّ موضوع العدالة في ظل سيادة القانون موضوعاً مركّباً من حيث آثاره ومتطلّباته وسُبُل الالتزام به، وهو بالتالي يحتاج إلى مقاربة شاملة ومتعدّدة الأبعاد، وخصوصاً أنّ قواعد العدالة مشتركة بين الناس ولازمة لاستقرار حياتهم، وهي ضرورة لحياة المجتمع والدولة.

إنّ السياسات العامّة الناجحة هي التي تحقّق التوازن بين حقوق الأفراد والمسؤولية تجاه المجتمع وتربط بين الاستحقاقات والواجبات والالتزامات. وثمّة أهمية خاصة في هذا الإطار للتركيز على موضوع القيم التي تجسدها القوانين، فإنّ أيّ عقد اجتماعي له بالضرورة صلة مباشرة بموضوع الحقوق، وذلك لِجهة تحديدها وتعريفها والاتفاق عليها وتجسيدها والدفاع عنها، بحيث يكون التمسّك بالحقوق فعلاً هو المطلوب في المقام الأول وليس مجرّد إقرار النصوص. ويحتاج هذا الأمر إلى سياسات تستوعب خصائص وتعقيدات الواقع الاجتماعي؛ وفي الواقع الليبيّ ثمّة حاجة إضافيّة أيضاً إلى الالتفات إلى خصوصية المرحلة التي أدّت إلى أزمة مركّبة وخطيرة في آثارها على المجتمع والدولة وعلى مبدأ الاحتكام إلى القانون، لا سيما بعد الانهيار الذي أصاب المؤسسة الأمنية، والمؤسسات القضائية، ومؤسسات الإصلاح.

تقترح هذه الورقة مجموعة من السياسات ذات الصلة بمجمل التعقيدات والمشاكل التي تستوجب المسارعة إلى ترتيب وتنظيم الأمن والقضاء. فالأمن والقضاء ركيزتان لا غنًى عنهما لأي مجتمع وأي دولة، ولهما الأهمية القصوى في توفير فرص متكافئة لاندماج كل مكونات المجتمع في مسار تنمية سياسية واجتماعية متوازنة وشاملة.

ألف- البناء المؤسّسي

يعتبر البناء المؤسّسي من أهم الركائز التي تعزز دولة المؤسسات وسيادة القانون. إلا أنّه وبعد أحداث عام 2011، أسهم الإخفاق المؤسّسي في الانزلاق إلى العنف. ويرجع هذا الأمر في الحقيقة إلى رداءة تصميم خريطة المؤسسات واختصاصاتها، وضعف قدرات الفاعلين وسوء أدائهم المؤسسي، وتداخل وتضارب الاختصاصات بين مؤسسات الدولة. وبعد عام 2014، مرّت مؤسّسات الدولة بحالة أكبر من الفوضى والانقسام المؤسسي في كل المجالات، سواء التشريعية أم التنفيذية. وتأثّرت كذلك المؤسسات القضائية بشكل غير مباشر بهذه الانقسامات.

لقد فاقم الانقسام المؤسّسي من حدّة المشاكل التي كانت تواجه الدولة، لا سيّما على صعيد التوسّع في الإنفاق الذي تسبّب به ذلك الانقسام، فقد ازدادت كلفة التعيينات الجديدة والنفقات التسييرية، وأنشئت مراكز مالية جديدة مكلفة، وضاعت الكثير من حقوق الدولة نتيجة الصراع على التمثيل وغياب دور مؤسسات مهمة تساهم في استقرار بناء الدولة، مثل المؤسسات الشرطية والعسكرية التي لم تنجُ بدورها من الانقسام المؤسسي. إنّ العمل على معالجة البناء المؤسّسي يحتاج الى إجراءات عاجلة، كالعمل على توحيد المؤسسات ووضع خطط طويلة الأمد لإعادة تصميم البناء المؤسسي طبقاً للمتطلبات المحلية والمعايير الدولية، وذلك بهدف تأسيس نظام قادر على خلق استقرار ونمو مستدامَين دونما تداخل وتضارب، ومستعدّ لإطلاق مسار متكامل لإرساء العدالة الشاملة.

باء- المجتمع والفئات الهشّة

تواجه ليبيا حاليّاً تحديات كثيرة على مستوى المجتمع، بدءاً من الشرخ الناتج عن الاقتتال والحروب منذ 2011 وارتفاع مستوى العنف؛ مروراً بارتفاع خطاب العنف والكراهية على حساب الوئام والتصالح والذي أفسح المجال أمام دور أكبر للقبيلة والانتماءات الضيّقة على حساب الولاء لدولة المواطنة والهويّة الجامعة؛ ووصولاً إلى تصاعد خطاب التهميش وعدم المساواة والذي صار رائجاً بين المكوّنات الاجتماعية الليبيّة، خاصة الطوارق والتبو والأمازيغ الذين يُطالبون بحقوقهم الاجتماعيّة (بما في ذلك تعليم اللغة واحترام الثقافات) على أساس العدالة الشاملة. كذلك الأمر بالنسبة إلى فئات النساء والشباب المطالبين بالعدالة في الوصول إلى الوظائف والتمثيل والمشاركة في صنع القرار وتنفيذه. ناهيك عن الصراعات بين المدن، وبين أنصار التيارات السياسية المختلفة، ومشكلة النازحين والمهجرين في الداخل والخارج والظروف الصعبة التي يعانون منها.

إنّ كل هذه التحديات المجتمعية تحتاج إلى العمل على وضع آليات لاستيعابها، وترميم الثقة بين مكونات المجتمع، وتحقيق التوافق، وتغليب مبدأ التفاهم والتصالح والتسامح، والحد من العنف والاقتتال.

جيم- المشاركة السياسية والثقافة المدنية ودور مؤسّسات المجتمع المدني

أدى الانقسام المؤسّسي والاجتماعي الناتج عن الصراعات المسلّحة إلى قلة المشاركة في الحياة العامة، وهو ما يمكن قياسه من خلال أعداد المشاركين في الانتخابات والمنخرطين في الشأن العام. كذلك فإن الممارسات الخارجة عن القانون والاختطاف وأعمال الحرابة واستهداف النشطاء والحقوقيين في بعض المدن والمناطق (من دون الاقتصاص من هذه الأعمال واستيفاء حقوق المعتدى عليهم) أدّت جميعها إلى عزوف كبير عن المشاركة المجتمعية، وخلقت نوعاً من السلبية لدى الأغلبية. كذلك فإنّ خطاب النخب السياسية المؤجِّج للعنف والداعي إلى الاقتتال والتصعيد أضفى نوعاً من عدم الرجاء وفقدان الأمل بالتغيير والإحجام عن المشاركة المجتمعية.

إنّ استخدام الوعي المدني في مواجهة المخاطر يمكن أن يكون فاعلاً ومحرّكاً أساسيّاً لمواجهة هذه التحدّيات، إلّا أن الوعي المدني الجمعي يحتاج إلى آليات لخلقه وتطويره، ولإعلاء الحسّ الوطني فوق أيّ ولاء آخر، والاقتناع بالثوابت التي يبنى عليها المجتمع. ويمكن أن يتم ذلك بالعمل السياسي الذي يجسّد قيم المجتمع وثوابته في السياسة العامة والبناء المؤسسي وخلق آليات للتجاوب مع المجتمع، وكذلك من خلال الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أنّ الفترة ما بعد 2011 شهدت تنامياً لدور مؤسسات المجتمع المدني. إلا أنّ تأثيره لا يزال محدوداً بالمقارنة مع المأمول من هذه المؤسّسات. وهي إلى الآن، لا تعتبر شريكاً حقيقياً في إعادة البناء والهيكلة. إنّ المأمول من هذه المؤسسات التي تمكّن الأفراد من التعبير عن متطلباتهم وحقوقهم هو أن يكون لها دور رائد في خلق الوعي المجتمعي، وتقويم عمل المؤسسات السياسية والتنفيذية، والمشاركة الفاعلة في إعادة بناء الدولة وهيكلة تنظيماتها وهيئاتها.

لذا يجب اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتشجيع المشاركة السياسية والمجتمعية لأفراد المجتمع عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، وذلك عبر سنّ قوانين تضمن الحقوق والحريات، ووضع آليات لتطبيق العقوبات على المخالفين.

دال- خصوصية دور القضاء ومكانته

يواجه النظام القضائي في ليبيا حاليّاً أزمة كبيرة، فهو بالكاد قادر على تسيير أعماله. وهو يواجه تحديات خطيرة، منها الضغوطات الأمنية الناتجة عن تخوّف أعضاء الهيئات القضائية من تدخّل التشكيلات المسلّحة وخطف الأعضاء أو ابتزازهم، وغياب الحماية الأمنية للقضاة والأعضاء والموظّفين في القطاع القضائي. ومنها التحديات التنظيمية من قبيل تداخل الاختصاصات في الأنظمة القائمة، وغياب

الأطر القانونية والقضائية الواضحة. ومنها التحديات السياسية الناتجة عن تأثير الانقسام المؤسّسي، فارتباط المؤسسات القضائية بوزارة العدل قد يعيق استقلالية القضاء وخصوصاً في حالة الانقسام والصراع، بالإضافة إلى تحديات إجرائية أخرى، خاصة وأنه طبقاً للتشريعات النافذة، لوزير العدل سلطة متداخلة مع المجلس الأعلى للقضاء تسمح له بالتدخّل في عمل المحاكم واختيار المترشحين للمناصب القضائية. وثمّة فوق هذا كلّه تحدّيات منشؤها سوء التحصيل العلمي وغياب التدريب لموظفي ومستشاري الهيئات القضائية، وبدائية تنفيذ الأعمال والإجراءات، وغياب الرقمنة والتشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية.

ولبناء نظام قضائي مستقلّ يجب معالجة التحديات القائمة والعمل على وضع تصورات لاستبعاد ممثلي السلطة التنفيذية عن المسار القضائيّ وإرساء مبادئ الشفافية والعدالة.

هاء- تفعيل المؤسّسة الأمنية

لقد تأثّر القطاع الأمنيّ الليبيّ كغيره من القطاعات بفعل الأزمة، حيث غابت الاستراتيجيات الوطنية الواضحة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية. وإلى جانب التحدّيات التي فرضها واقع الانقسام المؤسّسي على الأمن الوطنيّ، تعقّد التحدّي الأمنيّ أكثر بفعل إنشاء مؤسسات وأجسام أمنية موازية لا تسيطر عليها الدولة، فضلاً عن التشكيلات المسلحة التابعة لمدن وقبائل ومكوّنات اجتماعية معينة. وأصبحت هذه الأخيرة تسيطر على جزء من الوطن، وانخرطت بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال إجرامية وفساد (خاصة في ما يتعلق بإفساد الاعتمادات المستندية والسيطرة على مفاصل الدولة والوظائف السيادية) وأصبحت بشكل من الأشكال جزءاً من آليّة اتخاذ القرار.

ولإعادة بناء المؤسسات الأمنية فإنّه يجب اتخاذ إجراءات واضحة وسنّ تشريعات لمكافحة الإرهاب وضمان التعايش السلمي وبناء دولة القانون.

بعد أحداث
2011
أسهم الإخفاق المؤسّسي في الانزلاق إلى العنف ويرجع هذا الأمر في الحقيقة إلى

رداءة تصميم خريطة المؤسسات واختصاصاتها، وضعف قدرات الفاعلين وسوء أدائهم المؤسسي

وتداخل وتضارب الاختصاصات بين مؤسسات الدولة

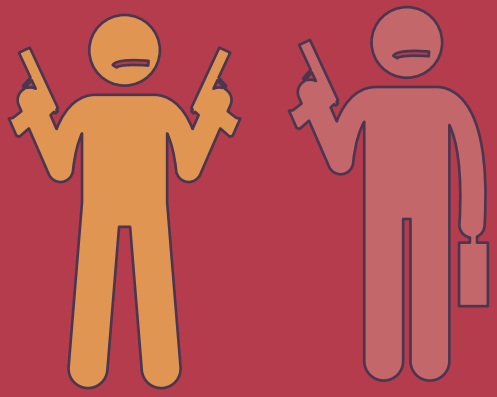

ثالثاً- المضي قدماً

ألف- في ما يخص البناء المؤسّسي

- العمل على معالجة الانقسام المؤسّسي عبر وضع خطط وآليات للدمج وتوحيد المؤسسات وتوحيد الميزانيات المتعلّقة بالإنفاق.
- دعم الجهود الرامية إلى توحيد المؤسّسات بين حكومة الوفاق وبين الحكومة المؤقّتة.
- وضع آليات لمراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات الصادرة عن المؤسّسات المنقسمة ومعالجة أوجه التضارب في ما بينها.
- وضع خطط استراتيجية لإعادة تصميم وإصلاح وتجديد هياكل المؤسّسات بما يشكل قطاعَي الأمن والقضاء، وذلك ليكون العمل المؤسّسي الناجح رافعةً أساسيةً وقويةً لتحقيق الاستقرار السياسي، والتقدم الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي.
- إشراك المؤسّسات الدولية الفاعلة في اقتراح أفضل الأنظمة المناسبة للوضع الليبي لإعادة الهيكلة وفصل الاختصاصات وتحديد الحقوق والالتزامات.

باء- في ما يخص المجتمع والفئات الهشّة

- العمل على استيعاب الأزمات المعقّدة ووضع آليات للتواصل والحوار وتغليب المصلحة العامة ولغة التصالح والتفاهم والتسامح على حساب العنف والاقتتال.
- وضع آليات لتحقيق التوافق بين مكونات المجتمع على أساس الوعي بأهمية وجود العدالة، وذلك على المستويين المجتمعي والمؤسسي، وخاصة ما يرتبط بالعدالة في توزيع الموارد والوظائف والتمثيل.
- الإشراك المتساوي لمختلف قوى المجتمع وفئاته وتياراته في الشأن العام.
- إعداد البرامج الخاصة بزيادة الوعي المجتمعي حول أهمية دور المواطن في تعزيز سلطات الدولة وتطبيق القانون.
- بناء شراكات بين المجتمع ومكوناته ومنظمات العمل التطوعي والمجتمع المدني.
- ضمان حقّ الفئات المهمّشة في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وفي اختيار الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.
- ضمان حقّ الفئات المهمّشة في المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
- تصميم برامج حماية اجتماعية واضحة الأهداف.
- توفير التعليم والتدريب للفئات المهمّشة وتوفير مؤسسات ومنظمات راعية لهذه الفئات وتضمين دورها في التشريعات الوطنية.

جيم- في ما يخص المشاركة السياسية والثقافة المدنية ودور مؤسّسات المجتمع المدني

- وضع النصوص القانونية التي تساعد على حماية الحقوق والحريات العامة.
- اعتماد القيم كمعيار لتحديد القيود على الحرية في ممارسة الحقوق.
- دعم المؤسسات الراعية للحقوق والحريات العامة وذلك لنشر الوعي المجتمعي والدفاع عن المتضررين.
- مشاركة المؤسسات الدولية في وضع استراتيجيات عمل متكاملة لتفعيل دور المشاركة المجتمعية وتعزيز الحيوية المدنية.
- العمل على دعم روح التواصل والمتابعة التي تدفع النظام السياسي في اتجاه أن يكون ضامناً للحقوق ومدافعاً عنها.
- ضبط مخرجات النظام السياسي لتحقيق الأهداف وتجسيد القيم التي تقوم عليها مشروعيته المتولّدة بدورها عن قناعة الأفراد والجماعات بجدوى استمراره.
- وضع آليات لرفع مستوى أداء المؤسّسات والأفراد والجماعات في جميع مجالات الحياة الإنسانية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية.
- خلق قنوات للحوار والتواصل والتجاوب مع مشكلات المجتمع، وطرحها بصراحة ومسؤولية ومن دون مواربة، وذلك من خلال زيادة المشاركة بين أفراد المجتمع ومكوناته على المستويين الكمي والنوعي، وبشكل أفقيّ (عبر طرح مشاكل جميع الفئات والمناطق) ورأسي (أي أنّها تُناقش وتُطرح في كل مستويات السلطة والإدارة، وفي أعلى مراكز البحث العلمي).
- زيادة الوعي المجتمعي حول الحقوق وضمانها، وارتباط الالتزام بها بالقانون على أساس تساوي الجميع في المعاملة أمامه، وتساويهم في أداء الواجبات وتحمّل المسؤوليات، وذلك عن طريق ورش العمل والبرامج المصمّمة لذلك (بالتعاون مع المؤسسات الدولية والوطنية).
- إعطاء دور أكبر لمؤسّسات المجتمع المدني واعتبارها شريكاً في اقتراح السياسات وتقويمها ومراقبتها.
- وضع آليات تواصل لتمكين الأفراد من التعبير عن حقوقهم ومصالحهم وقيمهم خارج عمل الحكومة، بل وبشكل متميّز عنها، وذلك عن طريق تفعيل دور مؤسّسات المجتمع المدني.

- وضع الخطط لتفعيل ممارسة المواطنة من خلال نشاط مؤسسات المجتمع المدني بشكل منظّم ومتواصل ومن خلال التفاعلات اليومية، وذلك لضمان ترسيخ قيم مجتمعيّة مثل النزاهة، والمواظبة على العمل، وضبط النفس، والمسؤولية الشخصية، والالتزام بالقانون، وخدمة الآخرين.

دال- في ما يخص دور القضاء وخصوصيته ومكانته

- اتخاذ التدابير الحاسمة التي من شأنها ضمان استقلال السلطة القضائية، وتأكيد تمتّعها بممارسة قيمها المهنيّة والإنسانيّة والتي تُعدُّ عنصراً مهمّاً لبعث الحيوية في المجتمع في شتى نواحيه، وفي المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- الاطمئنان إلى نزاهة واستقامة وكفاءة القضاء، واحترام أحكام المحاكم وما يترتب عليها من آثار.
- العمل على توفير القوّة القادرة على إنفاذ القانون، وضمان أمن أجهزة القضاء، وذلك من أجل ممارسة دور المؤسّسة القضائيّة لدورها في حماية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات داخل المجتمع الذي تتناقض فيه عادةً المصالح والأغراض.
- خلق ضمانات قانونية وقضاء مستقل وعادل يتم اللجوء إليه من قِبل كلّ من تعرّضت حقوقه للمس أو الانتهاك من الآخرين، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين.
- العمل على ضمان استدامة استقلال القضاء، وألا يكون عليه سلطان إلا الضمير المهني. ويجب أن يتمتع القاضي بالحماية القانونية التي تمكنه من أداء عمله من دون ضغوط أو تدخل، ويجب فصل إدارة التفتيش في الهيئات القضائية عن عضوية المجلس الأعلى للقضاء.
- العمل على حماية السلطة القضائية من الضغط السياسي، فكلما زادت صلة أحكام القضاء بالسياسة، ازداد استهداف الفئات السياسية لها والتي لن تتوانى عن توظيف كل الوسائل الممكنة للضغط على القضاء.
- إقرار ضمانات دستورية لاستقلال القضاء والفصل بين السلطات وعدم السماح بتسييس القضاء.
- تطهير الجهاز القضائي من العناصر التي يثبت فسادها وتفعيل جهاز التفتيش القضائي. والعمل على تقوية إدارة التفتيش القضائي للحدّ من تمادي المحسوبية في اتخاذ القرارات.
- فتح الباب من قِبل المجلس الأعلى للقضاء أمام شكاوى المواطنين والنظر فيها بجدية.
- إنشاء محكمة دستورية عليا.
- تقويم الجهاز القضائي وفق المعايير الدولية.

هاء- في ما يخص الحَوكَمة ودورها

- التركيز عند اتخاذ الترتيبات على أهمية الجوانب القانونية والأمنية للعملية السياسية ولقضايا الحَوكمة، وذلك من أجل معالجة أسباب مظاهر انعدام الأمن، وقضايا الفساد، والتخريب، والجرائم الاقتصادية.
- وضع مدوّنة للأخلاقيات تخصّ سلوك الحكومات والإدارات والشركات والجمعيات وممثّلي الشعب.
- إلزامية التصريح بالممتلكات والتدقيق في الذمم المالية للموظفين والمسؤولين الكبار، وذلك فور حصولهم على مهامهم والشروع في مباشرة أعمالهم المتّصلة بالشؤون العامة.

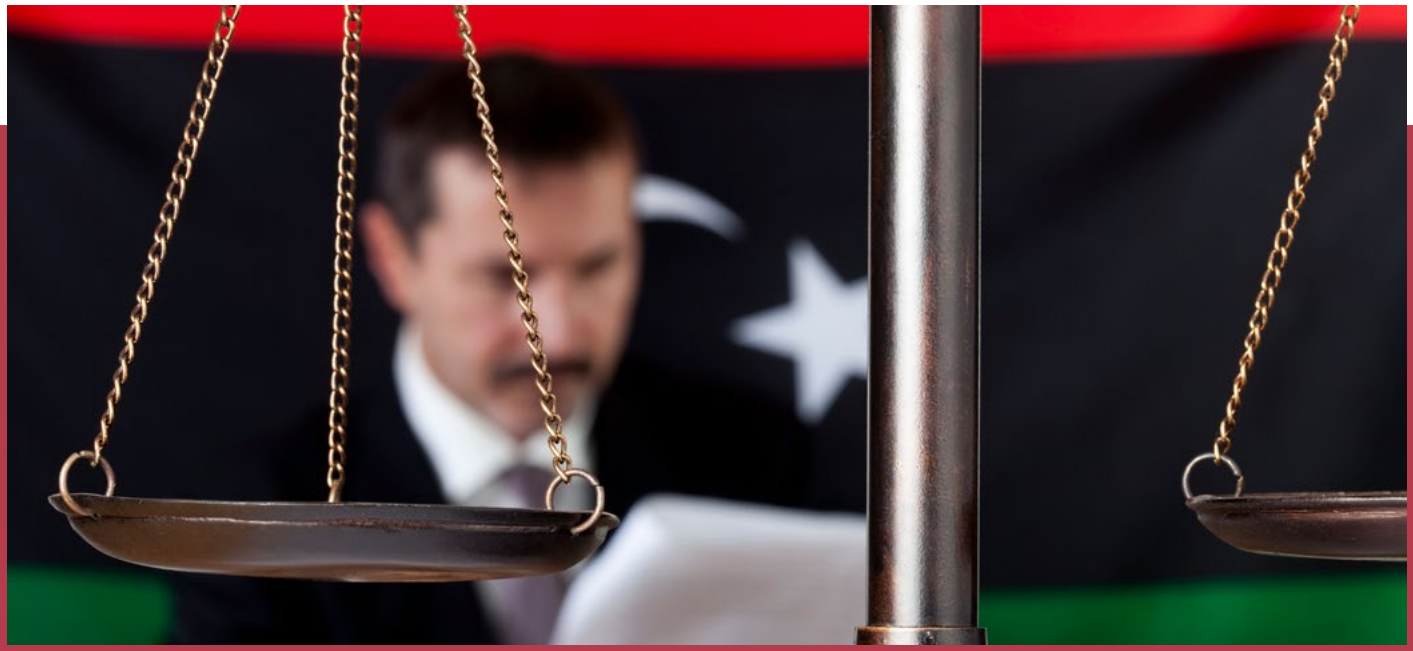

واو- في ما يخص تفعيل المؤسّسة الأمنية

- الربط بين قوّة المؤسسة الأمنية وبين دورها في الحرب الشاملة على الفساد بكلّ أشكاله وتبعاته، الاقتصادية والقيمية والاجتماعية، واعتماد آليات للمحاسبة، والتدقيق والمراقبة والمتابعة القانونية، وذلك من أجل التصدي لعمليات النهب المنظّم الذي تتعرّض له أملاك وأرصدة الدولة.
- العمل على تكوين جهاز شرطة يتمتع بالانضباط والقوة والتنظيم والتدريب.
- الإصلاح الهيكلي لمؤسّستي القضاء والأمن، وضمان الشفافية في عملهما، والالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص في التعيينات، مع ضمان حصول الفئات الهشة على حقوقها المتساوية في التوظيف.
- تعزيز مركزية العمل الأمني في المرحلة الراهنة لضمان توفر الإمكانيات والفاعلية، وثمّ تعزيز الأمن على المستوى اللامركزي بالتوازي وبالتدريج.
- الإبقاء على بعض الأجهزة الأمنية المركزية لضرورة التنسيق الأمني والتواصل الخارجي كما هو الشأن في معظم دول العالم.
- ضرورة اعتماد معايير معيّنة في التوظيف وتولّي المناصب لضمان وصول الكفاءات ومن لديه الخبرة لقيادة دفة الأمور؛
- توفير الدعم المادي والتقني للمنظومة الأمنية، والتأكّد من اعتمادها النزاهة والحياد.
- وضع آليات ضمان عدم الإفلات من العقاب واستعادة فاعلية نظام العدالة الجنائية.

رابعاً- خلاصة

إنّ تعزيز دور مؤسسات الدولة الليبية هو من أبرز الركائز التي يجب الاهتمام بها بوصفها الآلية الأهمّ والتحدي الأكبر لنهضة البلاد، خاصة في ظل حالة الفساد والفوضى الحالية، وغياب احترام التنظيم القانوني، وانعدام الحماية الأمنية والقانونية، والالتفاف على القانون والتشريعات النافذة، والتباطؤ في الإجراءات القضائيّة التي تؤدّي في النهاية إلى إفلات الجُناة من العقاب.

ولتعزيز دور المؤسّسات يجب التركيز على مجموعة من السياسات، أهمها: العمل على توحيد وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسات العامة التشريعية والتنفيذية؛ والعمل على فصل السلطات؛ ووضع استراتيجيات وطنية لإعادة الهيكلة وتوضيح الحقوق والواجبات؛ واستعادة القضاء لهيبته ودوره في ظلّ مؤسّسات أمنيّة فاعلة ومنضبطة.

ويجب العمل على ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان، وضمان مشاركة الفئات الهشة من المجتمع (لا سيّما النساء والشباب والمكونات الثقافية)، بما في ذلك التوزيع العادل للموارد، والعدالة في الوصول إلى الوظائف والمشاركة السياسية والاقتصادية. ولضمان تحقيق كلّ الإجراءات المقترحة لا بد من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتؤدي دور المراقب والمتابع والمفصح عن الانحرافات في تنفيذ الاستراتيجيات وضمان الحقوق والحريات العامة، إضافة إلى إسهامها في بلورة وعي مجتمعي يُستخدم لضبط القيم والمعايير الوطنية.

لائحة بالمنشورات الصادرة عن مشروع ليبيا

Document Number	Title	العنوان
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.2	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Society Part II of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.1	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya Part III of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.8	The economic cost of the Libyan conflict	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5	Economic cost of the Libyan conflict Executive Summary	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2/ SUMMARY	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond Executive Summary	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.1	Vision for Libya: towards prosperity, justice and strong State institutions	رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	Towards an inclusive national identity in light of a just citizenship State	نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.2	Social protection system	منظومة الحماية الاجتماعية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.3	Human capital, youth and women empowerment, and the integration of militant forces	رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.4	The role of the State in sustainable economic development and the strategic positioning of Libya in the global economy	دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.5	Strengthening the State authority and the rule of law through a fair and independent justice system, and human security based on human rights and the principles of comprehensive justice	تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقلّ، وأمن إنسانيّ مستدام
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.6	Restoring trust and reconciliations to establish a national charter	ترميم الثقة والمصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.7	Building a State of institutions, regional integration and international cooperation	بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.8	Mechanisms for economic reform and recovery	آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي

المصادر

أبو بكر، خير ميلاد (2014). دراسات في الثقافة السياسية والمدنية، العدد رقم 1، ص. 9، طرابلس الغرب: دار الوليد.

الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2015). أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات.
https://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_14_4_Archives_ar.pdf

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (2018). السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا: حلم مؤجل أم كابوس أبدي. ورقة تحليلية، 7 حزيران/ يونيو.
https://cihrs.org/%d988%%d8%b1%d982%%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d984%%d98%a%d984%%d98%a%d8%a9-%d8%ad%d988%%d984-%%d8%a2%d981%%d8%a7%d982-%%d8%a7%d984%%d8%b3%d984%%d8%a7%d985-%%d988%%d8%a7%d984%%d8%a5%d986%%d8%aa%d982%%d8%a7/

.Huntington, Samuel P. (1968). Political Order in Changing Societies. London: Yale University Press

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (1994). Human Rights and Social Work: A Manual for Schools of Social Work and the Social Work Profession. Professional Training Series, No. 1. HR/P/PT/1. Available at https://www.ohchr.org/Documents/Publications/training1en.pdf

Pederzoli, Patrizia, and Carlo Guarnieri (1997). Italy: A Case of Judicial Democracy? International Social .Science Journal, vol. 49, No. 152, June, pp. 253-270
Available at https://www.researchgate.net/publication/229933868_Italy_A_case_of_judicial_democracy.

Tate, C. Neal (1997). Introduction: Democracy and Law – New Developments in Theory and Analysis. International Social Science Journal, vol. 49, No. 152, June, pp. 143-150.
Available at https://onlinelibrary.wiley.com/ toc/14682451/49/152.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

E/ESCWA/CL6.GCP/2021/POLICY BRIEF.5

21-00133